

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما

قرار

حزيران / يونيو 2022

AR

CD/22/R11

الأصل: بالإنجليزية

قرار معتمد

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بدعم من

الصليب الأحمر الأرجنتيني، والصليب الأحمر الكولومبي، وجمعية الصليب الأحمر الغامبي،
والصليب الأحمر الألماني، والصليب الأحمر الغواتيمالي، وجمعية الصليب الأحمر الهايتي،
والصليب الأحمر الجامايكي، وجمعية الصليب الأحمر الياباني، وجمعية الصليب الأحمر
النيبالي، وجمعية الصليب الأحمر النيجيري، والهلال الأحمر الباكستاني، والصليب الأحمر

قرار رقم 11

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما

إنّ مجلس المندوبين،

إنّ يعترف بالقيمة التي تضيفها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في الوصول إلى أشد الفئات ضعفا والعمل معها، وإنّ يذكّر بالدور الرئيسي الذي تضطلع به بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في ميدان العمل الإنساني، بما يتماشى مع ولاية كل منها واستراتيجياتها،

وإنّ يعترف بالدور الخاص الذي يضطلع به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في مساعدة الجمعيات الوطنية على الحد من المخاطر، والتأهب للكوارث، وتنظيم أعمال الإغاثة، وتنفيذ عمليات الإغاثة نفسها، وبدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في التعاون مع الجمعيات الوطنية بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، مثل التأهب للعمل في أوقات النزاع المسلح ونشر المبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني،

وإنّ يعترف بأن 56% من العدد المُقدَّر لسكان العالم يعيشون في سياقات حضرية¹، وبأنه من المرتقب أن ترتفع هذه النسبة إلى زهاء 70% بحلول سنة 2050، ما يطرح تحديات ويتيح فرصا تحويلية أمام المجتمعات المحلية والأطراف المعنية على جميع المستويات، بما في ذلك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)،

وإنّ يعترف بالآثار الخطيرة والمُحدّدة للأخطار والكوارث، بما في ذلك حالات طوارئ الصحة العامة وغيرها من الأزمات، التي كثيرا ما تحدث على نحو متزامن، في السياقات الحضرية، وإذ يُعرب عن بالغ قلقه بشأن إسهام آثار التدهور البيئي، وتغيّر المناخ، وسرعة التوسُّع الحضري العشوائي في تفاقم تلك الآثار، بما يزيد من مواطن الضعف، ويفتُّ في قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات والنُظُم على الصمود،

¹ <https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>

وإذ يعترف أيضا بأن العنف في المدن والاضطرابات والتوترات الداخلية والنزاعات المسلحة تهدد سلامة المجتمعات الحضرية ورفاهها وآفاق مستقبلها،

وإذ يقر بمواطن الضعف المحددة التي يعاني منها فقراء المدن، والسكان الذين يقطنون المستقرات العشوائية، ومجتمعات المهاجرين والنازحين، والمسنون، والشباب، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمشردون، والأشخاص ذوو الهويات المتقاطعة القائمة على عوامل النوع الاجتماعي والتنوع، وسائر الأشخاص المهمشين، والأشخاص الذين يفتقرون إلى الخدمات أو الذين يعانون من جوانب الضعف الأخرى، مع الاعتراف أيضا بأن هذه المجتمعات تُشكّل في حد ذاتها عوامل قوية للتغيير،

وإذ يعيد تأكيد أهمية "عدم إغفال أحد" ووضع المجتمعات المحلية في صلب عملنا عن طريق المشاركة المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية، للمساهمة في بناء مدن آمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة وشاملة للجميع، وتقليل آثار الكوارث والأزمات، ولا سيما في المجتمعات المحلية الضعيفة وتلك التي تفتقر إلى الخدمات،

وإذ يُذكر بالقرار المعنون "تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات" (CD/19/R7) الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة 2019، وبميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية،

وإذ يُرحب باعتماد اجتماع مجلس المندوبين للقرار CD/22/R6 بشأن "الحرب في المدن" وخطة عمل الحركة للفترة 2022-2027 المرفقة به، والرامية إلى منع الآثار الإنسانية للحرب في المدن والتصدي لها،

وإذ يُلاحظ إسهامات مُكوّنة الحركة في تنفيذ الأطر العالمية من قبيل أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سينداي للحد من الكوارث، وفقا لولاية كل منها واستراتيجياتها،

وإذ يُرحب بالجهود التي بذلتها الجمعيات الوطنية بوصفها جهات محلية فاعلة، لبناء قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود من خلال استراتيجياتها وبرامجها بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية حسب الاقتضاء،

وإذ يُشيد بما اضطلعت به الجمعيات الوطنية من عمل هائل للاستجابة بفعالية لجائحة كوفيد-19، ولا سيما في المناطق الحضرية، والتصدي في الوقت نفسه للضغط الإضافي الذي فرضته الجائحة على الخدمات والاقتصادات والمجتمع،

وإذ يُقر، مع ذلك، بأنه على الرغم من الالتزامات والإجراءات التي جرى التعهد

بها حتى الآن، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار والعمل من أجل تعزيز قدرة أضعف الفئات على الصمود في السياقات الحضرية،

وإذ يعترف بأن السياقات الحضرية كثيرا ما تتسم بمحدودية النسيج الاجتماعي والعزلة الاجتماعية بما يمكن أن يزيد من مستوى ضعف الناس من ناحية، ويثبّت من البيئة التمكينية التي تُعزّز العمل التطوعي داخل المجتمعات المحلية من جهة أخرى،

وإذ يعترف بالدور الأساسي للجهات الفاعلة والسلطات المحلية بوصفها جزءا لا يتجزأ من إدارة الكوارث الحضرية، وبأهمية تعزيز الشراكات بين الجمعيات الوطنية، من خلال فروعها، والسلطات المحلية والمجتمع المدني والرابطة المهنية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والشبكات المجتمعية، من أجل التأهب للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها بمزيد من الفعالية، باستخدام نهج مبتكرة نابعة من جمعياتنا الوطنية، مثل بناء التحالفات والائتلافات والشراكات بين القطاعين العام والخاص،

وإذ يعترف بضرورة فهم النظم والعمليات الحضرية والأسباب الجذرية للمخاطر بشكل أفضل كأساس لتنظيم إجراءات حضرية أنسب للسياق وأكثر حيوية، وللقيادة الفكرية وتبادل الأفكار، وإفساح المجال أمام الجمعيات الوطنية والمراكز المرجعية كي تؤدي دورا أساسيا في هذا العمل،

1- يدعو كل الجمعيات الوطنية إلى المناصرة، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، حسب الاقتضاء، من أجل زيادة الاستثمار في النهج المستدامة التي تراعي المسؤولية البيئية في العمل الإنساني في السياقات الحضرية، وإلى تنسيق جهودها لضمان الاتساق وتلافي الازدواجية؛

2- يدعو أيضا الجمعيات الوطنية، إلى مواصلة تعزيز صفتها كجهة مساعدة للسلطات العامة، والاستناد إلى الاتفاقات القائمة مع الحكومات لضمان تعزيز المشاركة والشراكات على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى البلديات؛

3- يحث جميع مكونات الحركة على توسيع نطاق عملها المُتعلّق بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وفقا لاستراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030، وخطة الاتحاد وميزانيته للفترة 2021-2025، والاستراتيجية المؤسسية للجنة الدولية للفترة 2019-2024، وخطة عمل الحركة للفترة 2022-2027 لمنع الآثار الإنسانية للحرب في المدن والتصدي لها، وتحقيقا لهذه الغاية:

(أ) يدعو الاتحاد الدولي بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية، واللجنة الدولية، إلى إنشاء فريق عامل تابع للحركة يُعنى بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وقيادته، بهدف وضع مجموعة من مبادئ العمل يمكن تطبيقها عالمياً بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، كي تُعتمد في مجلس المندوبين لعام 2024، ثم تُعرض على الدول والشركاء إبان المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخامس والثلاثين، تشجيعاً لزيادة التركيز على قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود؛

(ب) يُشجّع الفريق العامل التابع للحركة والمعنى بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود على النظر بصفة خاصة في أهمية "عدم إغفال أحد"، ووضع المجتمعات المحلية في صلب عملنا عن طريق تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها، وجعل عملنا أكثر استدامة من الناحية البيئية وفقاً للالتزامات المحددة في ميثاق المناخ والبيئة؛

(ج) يُشجّع أيضاً الفريق العامل على إشراك خبراء من طيف واسع من القطاعات ذات الصلة بعملنا في السياقات الحضرية، بما في ذلك المراكز المرجعية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛

(د) يُشجّع كذلك الفريق العامل على إيلاء اهتمام خاص بمبادئ العمل بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود التي تراعي أهمية ما يلي:

"1" إقامة الشراكات مع الحكومات المحلية والجهات الحضرية المعنية الرئيسية؛

"2" وتقديم الخدمات في المناطق الحضرية؛

"3" وتبادل الدروس المستخلصة ودفع عجلة الابتكار في مجال العمل الإنساني والإنمائي في المناطق الحضرية؛

"4" والعمل التطوعي في المناطق الحضرية؛

(هـ) يُشجّع الفريق العامل على النظر أيضاً في طيف واسع من السياقات الحضرية عند صياغة مبادئ العمل بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، بما في ذلك السياقات المتأثرة بالظروف الجوية القصوى، والعنف الحضري والفقر الحضري، بغية ضمان تغطية البرامج لأضعف فئات السكان، ومراعاة الروابط بين السياقات الحضرية والريفية؛

(و) يُشجّع أيضا الفريق العامل على جمع المعارف والدروس المستفادة التي استخلصتها الحركة من أجل توجيه الجمعيات الوطنية في سعيها إلى تنفيذ مبادرات قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، والاستعانة بهذه الدروس المستفادة في الإسهام في وضع مبادئ العمل بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود؛

(ز) يُشجّع كذلك الفريق العامل على مراعاة نتائج حلقة العمل بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود التي نظمت في 11 مايو 2022، في الفترة السابقة لانعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي لعام 2022.

4- يطلب من كل الجمعيات الوطنية توسيع نطاق جهودها، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وتماشيا مع ولاية كل منها واستراتيجياتها، لتعميم موضوع تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في برامجها العادية، وتشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات وشامل للمجتمع ككل، وتخصيص الموارد الكافية لتعزيز الجمعيات الوطنية في هذا الصدد.